

Arab Agriculturists Union

General Secretariat



اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

الأمانة العامة

رؤية

اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

لتحقيق

الأمن الغذائي العربي

في ظروف التغيرات المناخية باتجاه الجفاف

اعداد

الدكتور يحيى بكور

الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب

دمشق



أولا : المقدمة

1-1: لمحة تاريخية :

نبه اتحاد المهندسين الزراعيين العرب, ومنذ تأسيسه في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية عام 1968, الى أهمية دراسة اقتصاد الغذاء في الدول العربية, واكدت دراسات مؤتمره الفني الاول في الخرطوم عام 1970, على ان زيادة الطلب على السلع الغذائية الرئيسية, نتيجة للزيادة السكانية من جهة, وتحسن مستوى معيشة السكان من جهة ثانية, سوف تؤدي الى عجز معظم الدول العربية عن تأمين احتياجاتها من الغذاء, وافر المؤتمر التوجه بطلب الى جامعة الدول العربية لتأسيس منظمة عربية للتنمية الزراعية تتولى متابعة تنمية الموارد الزراعية العربية, بعد ان أظهرت الدراسات الاستشراعية أن مشكلة العجز الغذائي سوف تزداد سنة بعد أخرى, إذا لم تعتمد الدول العربية السياسات والإجراءات اللازمة للاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية الزراعية, وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية في الريف, وتطوير التعاون بين الدول العربية لتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشروعات زيادة انتاج الغذاء وتحسين الانتاجية في الوطن العربي, ووضع برامج للتكامل الزراعي العربي, بغية الاستفادة من حقيقة ان الوطن العربي خلق متكاملأ حيث تتركز الموارد الطبيعية والزراعية في جانب, وتتركز الموارد المالية اللازمة لاستثمار الموارد الطبيعية في جانب آخر, وكذلك فإن الموارد البشرية وخاصة الفنية الزراعية, تتركز في جانب آخر, ولا بد من تكامل هذه الموارد الثلاث للاستثمار الأمثل للاراضي الزراعية العربية, وتأمين الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية.

وقد استجاب مجلس جامعة الدول العربية لمقترح اتحادنا, وافر تأسيس المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 1970, لتتكامل مهامها مع مهام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة الذي اقر مجلس الجامعة تأسيسه قبل ذلك بعامين للاستفادة من النسبة الكبيرة من اراضي البوادي والمراعي والأراضي المطرية, وتحديد افضل طرق استثمارها بما يساهم في زيادة وتحسين انتاجيتها وتحسين مستوى معيشة سكانها.

كما أقر مجلس الجامعة عام 1978 تأسيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي, لكي يتكامل عملها مع عمل المؤسستين السابقتين, والدخول في الاستثمار الزراعي المباشر في السودان اولاً, ثم في الدول العربية الاخرى التي لا تملك الموارد اللازمة لاستثمار مواردها الارضية والمائية الصالحة لانتاج السلع الغذائية الاساسية, و بذلك تتولى الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي, (التي تملك المال اللازم) تنفيذ المشروعات التي تثبت دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية جدواها الفنية والاقتصادية, مستفيدة من نتائج بحوث أكساد التي تستنبط



اصناف وسلالات حققت زيادة في الإنتاج والإنتاجية لهذه المشروعات , وهذا ينعكس إيجاباً على تحسين مستوى الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والزراعية الرئيسية , كما لم تستفد من دراسات ومقررات مؤتمرات اتحاد المهندسين الزراعيين لاقتراح حلول لمعيقات الاستثمار واعطاء رأيه في مجالات التطوير .

وبالرغم من عمل هذه المؤسسات ومتابعتها لتطور القطاع الزراعي في الدول العربية , بما أتيح لها من موارد مالية , وتقديم ما يمكن من العون الفني للدول العربية المحتاجة له , وتدريب الكوادر البشرية واقتراح حلول لمشاكل زراعية عديدة , ومتابعة تشجيع التطوير التقني للزراعة في معظم الدول العربية واعداد دراسات اولية لمشروعات زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي , بالرغم من كل ذلك , فإن مستوى الزيادة في الإنتاج الزراعي والغذائي في الوطن العربي كان أقل من الزيادة في نمو الطلب على الغذاء وخاصة السلع الأساسية مثل القمح و الحبوب والزيوت النباتية واللحوم والسكر والدواجن والالبان والأعلاف وغيرها , الامر الذي أدى إلى زيادة قيمة الفجوة الغذائية من حوالي مئتي مليون \$ في بداية السبعينات , إلى حوالي 37.9 مليار \$ عام 2021 , بعد ان كانت 33.43 مليار دولار عام 2020 , ويعود جزء من زيادة الفجوة الى ارتفاع اسعار السلع الغذائية بشكل اساسي والباقي الى زيادة الطلب.

وذلك بالرغم من اهتمام المسؤولين في الدول العربية بالقطاع الزراعي , واستعداد المستثمرين للاستثمار في انتاج الغذاء الا ان هذا الاهتمام لم يترجم بعد عام 1985 الى جهود تحسين مناخ الاستثمار بما يشجع المستثمرين على الدخول بهذا القطاع , اضافة الى عدم توفير الموارد الكافية لدراسة جدوى وتنفيذ مشروعات المنظمة العربية للتنمية الزراعية للأمن الغذائي التي اعتمدها القمة العربية

ونعتقد ان عدم تطوير مناخ الاستثمار في القطاع الزراعي للدول ذات الموارد الطبيعية الكبيرة , ادى الى دفع المستثمرين الى البحث عن مجالات للاستثمار الزراعي (خاصة الاعلاف) خارج الوطن العربي في افريقيا واسيا وامريكا .

وبشكل عام لم تبذل الجهود اللازمة لتوفير الموارد اللازمة لزيادة وتحسين الإنتاج الغذائي في الوطن العربي , ومعالجة التحديات التي تجابه تطوير هذا القطاع كما سنجد مستقبلاً .

ينقل الى الاستثمار

وبالرغم من ان قضية العجز عن تأمين الغذاء في الدول العربية , هي قضية حياتية , فإن الجهود المبذولة من معظم الدول , والموارد المتاحة للمنظمات العربية , ليست كافية لتوفير الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية للوطن العربي , ويعود ذلك الى ان الدول التي تملك الموارد الطبيعية الزراعية لاتملك الموارد المالية اللازمة لاستثمارها , وهي لم تأخذ بعين الاعتبار توصيات



المؤتمرات الاقتصادية ومقترحات المستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار في الدول الغنية بالموارد الطبيعية , وذلك بالرغم من توصيات المنظمات العربية والدولية والخبراء , التي تؤكد على ضرورة تحسين مناخ الاستثمار بما يشجع المستثمرين على استثمارها , إضافة الى ثبوت ان استقطاب المستثمرين هو لمصلحتها اقتصادياً واجتماعياً , كما انه لمصلحة الاكتفاء الذاتي العربي من سلع العجز الغذائي الأساسية .

1-2- المفهوم العربي للأمن الغذائي :

تعددت التعاريف التي أطلقت على الاكتفاء الذاتي من الغذاء , او على ما اصطلح عليه بالأمن الغذائي , وذلك لتعدد المؤسسات والجهات العاملة في هذا المجال , من جهة , ولتعدد أهداف الباحثين و الدارسين ومسؤولي المنظمات من جهة أخرى .

ففي الوقت الذي تبنت فيه المنظمات الاممية المهمة بالزراعة تعريف ان الأمن الغذائي يتحقق عندما تتيح الدولة السلع الغذائية الأساسية بالكميات والنوعية اللازمة لجميع الناس وفي جميع الأوقات , عن طريق الانتاج المحلي او الاستيراد , فإن هذا التعريف لا يأخذ بالاعتبار , أن بعض المجتمعات لا تملك المال اللازم لتأمين المستوردات الغذائية , وأن بعض الدول تستعمل تصدير الغذاء , الى الدول المحتاجة اليه , وسيلة من وسائل الضغط على الشعوب الأخرى , ودول أخرى تعاقب من لا يخضع لسلطتها من الدول بمنع تصدير الغذاء اليها للتأثير على مواقفها السياسية , أو للضغط عليها والتدخل في شؤونها الداخلية , وقد شهد القرن العشرين , وهذا القرن العديد من القرارات المعلنة , وغير المعلنة , بهذا الشأن .

لذلك تبنت المنظمات العربية , وفي مقدمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية , وأكساد واتحاد المهندسين الزراعيين العرب , المفهوم العربي للأمن الغذائي , الذي يعتبر أن الأمن الغذائي العربي يتحقق عندما يستطيع الوطن العربي انتاج كامل الحاجات الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية , وهي الحبوب (وفي مقدمتها القمح) , والزيوت النباتية , واللحوم , والألبان , والدواجن , والسكر , والخضار و الفاكهة , وذلك باستثمار الموارد الطبيعية الزراعية الاستثمار الأمثل , بالاعتماد على الموارد البشرية والفنية المتاحة , والموارد المالية المخصصة للاستثمار في القطاع الزراعي , وخاصة في مشاريع التوسع الأفقي والتوسع الرأسى لتحقيق أفضل انتاج وإنتاجية من وحدة المساحة , ووحدة العمل , والوحدة المائية .

ويعتبر التعريف العربي للأمن الغذائي , أن جميع ما يستورد للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية هو عجز عن تأمين الاحتياجات الغذائية من السلع الاستراتيجية الرئيسية , ويعبر عنه بالفجوة الغذائية , وهي تمثل كمية المستوردات من كل مجموعة سلع غذائية , أو يعبر عنها بكمية السعرات الحرارية والبروتين والدهون للمستهلك الواحد , والتي قدرتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تقرير أوضاع الأمن الغذائي لعام 2021 بنحو 2913 كيلو كالوري من السعرات



الحرورية ، و 79.4 غرام من البروتين ، و 81.25 جرام من الدهون ، وهي تقل عن المعدلات العالمية في حالة السعرات ، والتي تقدر بنحو 2990 كيلو كالوري ، والبروتين من حيث الكمية (84.42 غرام بروتين) ، وتقل عن المتوسط العالمي للدهون المقدر بنحو 90.14 غرام دهون ولكنها تقل كثيرا عن المعدلات العالمية ، اذا اخذنا مصدرا ونوعية كل من هذه العناصر ، حيث ان مصدر السعرات التي يحصل عليها الفرد العربي يأتي بمعظمه من الكربوهيدرات وليس من اللحوم الحمراء او البيضاء ، او غيرها من مصادر الطاقة ، كما ان معظم البروتين المستهلك يؤخذ من البروتينات النباتية لنسبة كبيرة من السكان .

ومن أجل حساب كمية الفجوة الغذائية على المستوى العربي ، من كل من السعرات الحرارية والبروتين والدهون ، عمدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الى حساب اجمالي الاحتياجات الاستهلاكية لسكان الوطن العربي من هذه المواد ، بناءً على متوسط نصيب الفرد من تلك المكونات على المستوى العالمي ، وتم خصم ما وفره الإنتاج العربي محلياً ، من مختلف السلع الغذائية في الدول العربية عام 2021 من تلك المكونات ، حيث قدر العجز بنحو 139.22 مليار كالوري و 18.5 مليون طن بروتين ، و 7.743 مليون طن دهون

وقد اتفقت مجموعة العمل الاقتصادية ، على ان مؤشر الأمن الغذائي العالمي يتألف من ثلاثة مكونات أساسية هي ، القدرة على تحمل تكاليف الغذاء ، ومؤشر مدى توفر الغذاء ، ومؤشر جودة وسلامة الغذاء ، ويتألف كل مكون من المكونات الثلاث بدوره من عدد من المؤشرات الكمية والعددية ذات الصلة ، وقد قدرت قيمة هذا المؤشر على المستوى العربي بـ 58.9 % في عام 2020 ، وتراوحت هذه القيمة بين 77.5 % في دولة قطر ، تليها سلطنة عمان 73.6 % ، وحد أدنى بلغ 34 % في اليمن ، ويزيد المؤشر العربي في المتوسط قليلا عن المتوسط العالمي الذي بلغ 57.3 % كمتوسط لـ 113 دولة ، وهو يتراوح بين 86.6 % في الولايات المتحدة و 24 % في بوروندي .

1-القدرة على تحمل تكاليف الغذاء : يتم حساب القدرة على تحمل تكاليف الغذاء عن طريق عدة مؤشرات منها ، نسبة الانفاق على أستهلاك الغذاء من اجمالي الانفاق الأسري ، ومن نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 3.1 دولار أمريكي في اليوم ، ومن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار / فرد) ، وكذلك يؤخذ بالاعتبار وجود برامج للمساعدات الغذائية العينية ، وبرامج التغذية المدرسية .

2-مؤشر توفر الغذاء : يقاس هذا المؤشر أيضاً عن طريق عدد من المؤشرات ، أهمها ، كفاية الكميات المعروضة من الغذاء ، وهو يقيس الإمدادات الغذائية بالكيلو جرام/ للفرد/ باليوم ، ومستويات المعونة الغذائية ويتدرج من الصفر إلى المئة ، وكلما ابتعد المؤشر عن الصفر كان أكثر إيجابية ، وكذلك متوسط نصيب الفرد من الأغذية المتاحة للاستهلاك ، وكذلك القدرة على



تمويل ونقل المحاصيل إلى السوق ، إضافة إلى تقلب الإنتاج الزراعي والفاقد من الغذاء خاصة مابعد الحصاد وقبل الاستهلاك

3- مؤشرات جودة وسلامة الغذاء : يقيس هذا المؤشر مدى ملاءمة البيئة لسلامة الغذاء ، ويتراوح بين صفر ومئة ويقسم كل مؤشر إلى عدد من المؤشرات الفرعية مثل نوعية النظام الغذائي وحصص الأغذية النشوية من إجمالي استهلاك الطاقة ، وكذلك الإلتزام بتوفير المعايير التغذوية ، وتوافر العناصر الغذائية الصغرى ، إضافة إلى جودة البروتين المستهلك ومدى قابليته للهضم .

ويعتبر شرط توفر الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين لنشاط وصحة المواطن العربي من أهم مكونات مفهوم الأمن الغذائي العربي ، إضافة إلى الاعتماد على الإنتاج العربي للسلع الغذائية الأساسية .

ومن الجدير بالذكر أن تعاريف الأمن الغذائي المتعددة ، سواء وفقاً للمفهوم العربي ، أو حسب المفهوم الدولي ، والبيانات والمعلومات والإحصاءات التي جمعت حولها ، إنما انصبت بشكل أساسي على السلع الغذائية الأساسية المطلوبة للاستهلاك ، سواء على صعيد كل دولة أو على الصعيد العربي ، أو انصبت على كمية السعرات الحرارية والبروتين والدهون اللازمة للسكان ، وهي لم تأخذ بعين الاعتبار نوعية الأغذية المطلوبة لتغذية صحية تضمن توفير النشويات والبروتينات والدهون والنسب الصحيحة لذلك ، وكمية الأغذية اللازمة لتكاملها .

كما أشار التقرير أيضاً أن المتاح للاستهلاك من السلع النباتية يمثل 82.1% من إجمالي المتاح للاستهلاك ، بينما تبلغ نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية والأسماك من مجمل المتاح للاستهلاك نحو 17.9% فقط ، وهذا يوضح الخلل في نوعية الغذاء المستهلك

1-3 الجهود العربية والوطنية لتحسين مستوى الأمن الغذائي العربي :

لم تأخذ أي من القضايا الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي الاهتمام الذي أخذه موضوع الأمن الغذائي العربي ، سواء من الدارسين والباحثين ، أو من المسؤولين في المنظمات العربية والإقليمية ، أو من أصحاب المعالي وزراء الزراعة في الوطن العربي ، سواء من خلال عملهم الوطني واهتمامهم بالقطاع الزراعي ، أو من خلال مساهمتهم في قيادة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، وأكساد وغيرهما من المؤسسات العاملة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي ، فنياً واقتصادياً واجتماعياً ، انتهاءً بالقادة العرب الذين لم يخل مؤتمر لهم الا وكان القطاع الزراعي على رأس الأولويات التي تدرس استراتيجياتها ، وبرامجها وتتخذ القرارات اللازمة بالموافقة عليها ، وإحالتها إلى الجهات التنفيذية لاتخاذ الإجراءات اللازمة .



إضافة إلى ذلك فإن معظم المؤتمرات واللقاءات التي عقدتها المنظمات الإقليمية والعربية ، سواء نظمتها منظمات حكومية أو مؤسسات غير حكومية ، أخذت من هدف تحقيق الأمن الغذائي العربي شعاراً لها وتضمنت الدراسات وأوراق العمل المعروضة فيها أهمية وضرورة ومستلزمات تحقيق الأمن الغذائي العربي .

● فعلى الصعيد العربي :

لعبت الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، بقيادة معالي الامين العام ، دورا مفصليا في قيادة جهود المنظمات والاتحادات العربية ، والمجالس الوزارية المتخصصة ، والتركيز على توحيد جهود الدول العربية ووضعها في خدمة الامن الغذائي العربي .

ويكفي معرفة الاهتمام والجهد المبذول من معالي الاستاذ أحمد ابو الغيط الامين العام للجامعة ، ان نبين ان جدول اعمال القمة العربية العادية التي اجتمعت في الجزائر في نوفمبر 2022 ، المقترح من معالي الامين العام ، قد تضمن سبعة بنود رئيسية تخدم الامن الغذائي العربي تم اتخاذ قرارات هامة هي:

آ- الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية 2020-2030 :

تضمن جدول اعمال القمة المشروع الذي قدمته المنظمة العربية للتنمية الزراعية لدراسته واتخاذ القرار اللازم لقرار وتنفيذ الاستراتيجية ، وقد قررت القمة مايلي :

1- اعتماد استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030 - 2020 بالصيغة المرفقة، وتكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتنفيذ البرامج الواردة في هذه الاستراتيجية وحشد التمويل اللازم لها، بالتعاون مع كافة الأطراف ذات العلاقة وتقديم تقارير دورية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإنجازات المتحققة في هذا الشأن.

2- اعتماد الخطة التنفيذية لإعلان القاهرة (2019) الصادرة عن المجلس الوزاري العربي المشترك للمياه والزراعة، دون أن تتحمل الدول الأعضاء أية أعباء مالية

3- اعتماد المبادئ التوجيهية بشأن تخصيص أفضل للمياه من أجل الزراعة .



ب- نحو استراتيجية عربية للامن الغذائي العربي:

بناء على اقتراح دولة الكويت باعداد استراتيجية عربية للامن الغذائي العربي

عمم معالي الامين العام للجامعة المذكورة على الدول الاعضاء مع التأييد , وتم عرض الموضوع مع الدراسات والبرامج التي اعتمدت سابقا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ,

وقررت القمة ما يلي :

اولا -اقتراح دولة الكويت:

- 1- توجيه الشكر الى دولة الكويت على اقتراحها الداعي إلى إعداد استراتيجية شاملة وتكاملية للأمن الغذائي العربي .
- 2- اعتماد البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي، والذي تم عرضه على الدورة 2- غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في يوليو /تموز 2022.

ثانياً: تحسين النوعية التكنولوجية للقمح المنتج محلياً

- 1- التأكيد على أهمية رفع القدرات الإنتاجية للبلدان العربية من مادة القمح، لا سيما في ظل الظروف الراهنة التي تشهدها السوق العالمية لهذه المادة الاستراتيجية لا سيما من خلال تحسين نوعية القمح المنتج محلياً
- 2- حث البلدان العربية على تبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال ودعوة المنظمات العربية والإقليمية ذات العلاقة وكذلك صناديق التمويل إلى توفير الدعم لهذا المشروع .تكليف المنظمات العربية المعنية بدراسة هذا الموضوع ومتابعة تنفيذه، وتقديم تقرير متكامل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن .

ثالثاً: رؤية جمهورية السودان بشأن الأمن الغذائي العربي1

- 1- الترحيب بالإرادة السياسية السودانية لاستكمال تنفيذ مبادرة الاستثمار الزراعي والأمن الغذائي العربي 2013 ورغبته في استثمار موارده الزراعية وثرواته الحيوانية إسهاماً في معالجة أزمة الغذاء وتطوير سلاسل القيمة والتجارة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية



2- التأكيد مجدداً على كافة القرارات والإستراتيجيات والبرامج العربية المشتركة ذات الصلة وتوسيع وتعميق التعاون والعمل العربي المشترك بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي العربي

3- الإعراب عن التفاؤل والارتياح على الرغم من التحديات إزاء الفرص الهائلة والإمكانيات الضخمة والمزايا النسبية المتوفرة في القطاع الزراعي والحيواني في المنطقة العربية إذا ما تم استخدامها بطريقة تكاملية وشراكة ذكية

4- دعوة جمهورية السودان لتعزيز جهودها لتهيئة مناخ الاستثمار وتقوية وتوسيع وتعميق سياسات الاقتصاد الكلي ومراجعة وتبسيط إجراءات ونظم وقوانين الاستثمار ومراجعة نظام الحوافز المالية لتصبح أكثر جاذبية، وإعمال مبادئ الشراكة العادلة المرضية والذكية تحقيقاً للمنافع المتبادلة

5- تكليف الأمانة العامة بالعمل مع حكومة السودان لتحديث الدراسات الضرورية مؤسسات ومنظمات العمل العربي المشترك وتقييم نطاق العمل الخاص بمكونات الأمن الغذائي وتقييم وتحليل الموارد المتاحة وتطوير نماذج للأمن الغذائي ولدعم القرار وإعداد خطط قطاعية متكاملة لمشاريع الأمن الغذائي في جمهورية السودان .

6- تكليف الأمانة العامة ومؤسسات ومنظمات العمل العربي المشترك اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لتفعيل المبادرة واستكمال برامج وخطط تنفيذها في إطار السياق الحالي والتوجه العام بشأن حالة الأمن الغذائي العربي .

7- دعوة القطاع العام والخاص العربي ومؤسسات التمويل والمصارف والدول الأعضاء لدعم المشاريع الزراعية ذات الاستجابة العاجلة وتأهيل المشاريع القائمة كاستجابة عاجلة و كنموذج للشراكة في الحفاظ على الأمن الغذائي في المنطقة العربية .

8- تكليف الأمانة العامة بتشكيل لجنة عليا والية تنفيذية للمبادرة من كافة الجهات ذات الصلة لتنفيذ المشاريع المتفق عليها وفق جدول زمني محدد .



رابعاً: تكليف الأمانة العامة بإعداد مشروع الاستراتيجية العربية للأمن الغذائي، على أن تتضمن كافة المبادرات والمخططات المشار إليها في هذا القرار، وعرضها على الدورة الخامسة للقمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، المقرر عقدها في الجمهورية الإسلامية الموريتانية عام 2023

ج- الاستعمال العقلاني للمكننة الزراعية :

اقترح المركز العربي أكساد على معالي الامين العام للجامعة عرض هذا المشروع على القمة لدراسته ودعمه من قبل القمة , والذي يقوم على استعمال الحد الادنى من المكننة (الزراعة بدون حرث) والمطبق بنجاح في جنوب افريقيا وتم تجربته بنجاح في الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي

و قد تم دراسة المشروع وقررت القمة ما يلي :

- تكليف المركز العربي أكساد بالتوسع في نشر نظام الزراعة الحديثة كنظام زراعي مستدام بدلا من نظم الانتاج التقليدية وزيادة مقدرة النظم البيئية الزراعية على التكيف مع التغيرات المناخية والتخفيف من التأثيرات السلبية الناجمة عنها في الدول العربية.

د- استراتيجية استدامة المراعي :

تقدمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الى معالي الأمين العام للجامعة بمشروع استراتيجية عربية لاستدامة المراعي , من اجل الدراسة وعرضه على القمة لاتخاذ القرار اللازم بشأنه. وقد درست القمة مشروع الاستراتيجية وقررت مايلي :

1-اعتماد الاستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية 2020-2040 كوثيقة استرشادية ، وتكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمتابعة تنفيذها بالتعاون مع مؤسسات العمل العربي المشترك والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة ، ورفع تقرير دوري بهذا الشأن إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

1-الموافقة على قيام المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة

(أكساد) بتنفيذ المشروعين التاليين،



- مشروع "حماية وإعادة تأهيل أراضي المراعي الطبيعية المتدهورة في الدول العربية".
- مشروع "تبادل الخبرات مع الدول العربية في مجال تربية الإبل".

على أن تساهم الدول الراغبة في تكلفة تنفيذ هذين المشروعين ودعوة المنظمات ذات الصلة ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية إلى تقديم الموارد اللازمة لتنفيذ هذين المشروعين .

٥- دعم جهود الصومال في مواجهة كارثة الجفاف :

بناء على المذكرة التي تقدمت بها جمهورية الصومال الى الامانة العامة لجامعة الدول

العربية عرض معالي الامين العام للجامعة مذكرة مفصلة على القمة حول احتياجات

الصومال للدراسة واتخاذ القرارات اللازمة , قررت القمة ما يلي:

1 - دعوة الدول العربية الأعضاء ومؤسسات العمل العربي المشترك والهيئات الإغاثية الإنسانية العربية إلى تقديم جميع أشكال الدعم الانساني والمادي الفوري إلى حكومة جمهورية الصومال الفيدرالية لمواجهة كارثة الجفاف التي يتعرض لها الصومال حالياً ، والعمل على منع استفحال آثارها الخطيرة على الشعب الصومالي، والتي أدت حتى الآن إلى تهجير نحو مليون مواطن صومالي من منازلهم، وتهدد نحو نصف الشعب الصومالي بالانهيار التام لأوضاعه الغذائية إلى حد قد يصل إلى المجاعة وفقدان عشرات الآلاف من الأرواح .

2 - دعوة الأمانة العامة بالتنسيق والتعاون مع حكومة جمهورية الصومال إلى عقد مؤتمر مشترك يضم المنظمات الإغاثية العربية ومنظمات وهيئات الأمم المتحدة المعنية بالعمل الإغاثي والإنساني، من أجل تنسيق خطط عملها وتحركاتها لمعالجة الوضع الغذائي المتفاقم في الصومال.

3- دعوة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة والمجالس الوزارية وصناديق التمويل العربية إلى وضع سياسات وخطط عربية شاملة ومتكاملة تشمل الاستثمار في القطاعات الانتاجية الصومالية الثروات الحيوانية والسمكية والزراعية)، والعمل على فتح الأسواق العربية أمام الصادرات الصومالية من هذه القطاعات، وذلك لتمكين حكومة وشعب الصومال من إيجاد حلول مستدامة في مواجهة الأزمة الغذائية وكوارث الجفاف.



و- احداث المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي والاجتماعي :

بناء على مذكرة سفارة فلسطين وقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب , المتضمن طلب الموافقة على افتتاح المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي في فلسطين , ناقشت القمة المذكورة وقررت :

الموافقة على إنشاء المركز العربي لدراسات التمكين الاقتصادي والاجتماعي , بدولة فلسطين دون أن تتحمل الدول الأعضاء أية أعباء مالية

ز- الاعلان العربي للانصاف والتكافؤ بين الجنسين من اجل استدامة تنمية وبيئية:

أوصت لجنة المرأة العربية اعتماد الاعلان الصادر عنها , وبناء على ما اقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي , وعلى توصية معالي الامين العام للجامعة والمناقشة الجارية في القمة العربية , تقرر :

1- اعتماد الإعلان الوزاري حول الإنصاف والتكافؤ بين الجنسين من أجل استدامة تنمية وبيئية
أجندة تنمية المرأة العربية 2023-2028

2- تكليف الأمانة العامة بإعداد المراجعة الإقليمية الدورية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان الوزاري حول الإنصاف والتكافؤ بين الجنسين من أجل استدامة تنمية وبيئية. أجندة تنمية المرأة العربية (2023-2028)

ح- الاستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية :

أعدت الهيئة العربية للطاقة الذرية مشروع استراتيجية الاستخدامات السلمية والتنمية للطاقة الذرية , وناقشتها في مجالسها ثم رفعتها الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمناقشتها ورفعها الى القمة لدراستها واتخاذ القرار اللازم بشأنها .

وتضمنت الاستراتيجية بنوداً خاصة عن قطاع المياه والبيئة وقطاع الزراعة والأمن الغذائي العربي , ذات أهمية خاصة لزيادة وتحسين الانتاج والانتاجية .

وقد ناقشت القمة بحرص هذه الاستراتيجية واتخذت القرار التالي :



1- اعتماد الاستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية (2021 - 2030) بصيغتها المرفقة .

2- الطلب من الهيئة العربية للطاقة الذرية وضع الخطط الكفيلة بتنفيذ الاستراتيجية من أجل تحقيق أهدافها في مجالاتها الرئيسية : الموارد المائية والأمن الغذائي - الصحة - البيئة - الطاقة - الصناعة والتعدين (وذلك بالتعاون مع الجهات المختصة بالدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

لكل ما سبق نجد ان جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية كانت منتجة على الصعيد العربي واستطاعة تقديم مشاريع قومية تنموية تحتاج الى توفير الموارد المالية اللازمة لتعطي النتائج المنشودة

إضافة إلى ذلك فإن المنظمات العربية بذلت جهوداً مضمناً من أجل القضاء على مشكلة فقدان الأمن الغذائي التي تنتظر الدول العربية اذا لم توظف الجهود اللازمة لزيادة وتحسين انتاج الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي , والمثال الحي المنظمة العربية للتنمية الزراعية كرست جهودها منذ أواخر السبعينات لدراسات مستفيضة عن اقتصاديات الغذاء , التي تضمنت تحليلاً للموارد الزراعية المتاحة وطاقتها الانتاجية , واحتياجات الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية , كما وضعت برامج تضمنت مشروعات لتطوير انتاج كل مجموعة سلعية وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي , وقد تم إقرار البرامج الموضوعية من أصحاب المعالي وزراء الزراعة , ومن المجلس الاقتصادي والاجتماعي , لكن عقبة توفير التمويل اللازم للمشروعات الموطنة في الدول , لم تسمح بتنفيذ هذه المشروعات وفق الخطة الموضوعية , وترك أمر التنفيذ للدول التي توطنت فيها , ومن الاستثمارات التي تستطيع تأمينها محلياً اودولياً .

ففي اوائل التسعينات ومع تفاقم العجز الغذائي في الوطن العربي , تم تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد برامج جديدة للأمن الغذائي العربي , حيث أنجزتها على أتم وجه مستفيدة من الثغرات في البرامج السابقة , وأخذت بالاعتبار تحديد أكثر دقة للمستلزمات وكذلك للاحتياجات , إضافة الى رغبة معظم الدول بتنفيذ ما يوطن فيها من مشروعات على أساس الميزة النسبية , وقد أنجزت المنظمة بالاعتماد على مجموعة متميزة من الخبراء المهمة المكلفة بها , وقدمت المنظمة خطة متكاملة للأمن الغذائي العربي , متضمنة مشروعات قادرة على الوصول إلى مستوى متقدم من الأكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية , إذا تم تنفيذها , وقد تم اقرار هذه الخطة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة , وتم اعادتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ الإجراءات اللازمة , الذي لم يستطع التوصل الى حلول توفير الاستثمارات اللازمة لتنفيذ المشروعات الموطنة في الدول , فاعادها الى المنظمة لمتابعة التنفيذ التي ساعدت الدول بما امكنا من خبرة ومن علاقات تعاون مع مؤسسات التمويل الانمائي , لتبني اقراض الدول المحتاجة لتنفيذ المشروعات التي تخصصها .



وبقي الأمر مرهون بقدرة الدول على توفير الموارد المالية الذاتية , أو من المؤسسات الإنمائية , لتنفيذ ما يمكن من المشروعات الموطنة فيها .

وتكررت المحاولة على شكل برنامج طارئ للامن الغذائي تتعاون فيه المنظمة مع الدول لتنفيذ مشروعات محددة في كل دولة , وقد أدى البرنامج الى تحقيق بعض النجاح , نظراً لأن المسؤولين في معظم الدول العربية أدركوا أهمية استثمار الموارد المتاحة في وقت أصبح فيه الغذاء يستعمل كسلاح لبعض الدول لإخضاع الدول التي لاتسير في ركابها , لذلك أعطى قادة معظم الدول العربية اهتمامهم لتطوير وتحديث القطاع الزراعي , وتنفيذ مشروعات زيادة وتحسين الإنتاج والإنتاجية , ومتابعة المسؤولين عن المؤسسات الزراعية لتحقيق الأهداف الموضوعه .

ونود التأكيد على أن عوامل النجاح في تحقيق هدف تحسين مستوى الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية , وصولاً إلى الامن الغذائي , أمر متاح عندما يصاحب الاهتمام بزيادة وتحسين انتاج السلع الغذائية , توفير متطلبات التطوير المادية والفنية وتقديم الجهود اللازمة للاستثمار الأمثل للموارد المتاحة , خاصة وأنه من المؤكد أن الموارد الطبيعية الزراعية متاحة والاختفاق الذي حصل يرجع إلى نقص القدرات الموضوعه لاستثمار الموارد المتاحة , وليس إلى نقص الموارد .

• اما على الصعيد الوطني :

فإننا نجد ان القادة العرب ابدوا متابعة جادة لتطورات فقدان الأمن الغذائي , وقدموا مبادرات عظيمة في سبيل تحقيق مستويات متقدمة من الاكتفاء الذاتي منذ اوائل التسعينات تميز منها :
آ -مبادرات تسعينات القرن الماضي:

تميزت تسعينات القرن الماضي بمبادرتين متميزتين استطاع فيها القادة اتخاذ قرارات لتحقيق الامن الغذائي من سلع غذائية اساسية هما :

1- قرار جلالة الملك فيصل رحمه الله تحقيق الامن الغذائي من القمح والالبان :

عرفت المملكة العربية السعودية بتنوع مواردها الطبيعية من ارض ومياه جوفية وموارد مالية كافية لاستثمار هذه الموارد بكفاءة عالية , ومع ذلك بقي قطاعها الزراعي تقليدي من حيث وسائل ومستلزمات الانتاج المتاح , بالرغم من توفر الموارد البشرية اللازمة بعد تأهيلها من قبل خبراء يتوفر القسم الاكبر منهم في السعودية .



وقد اعطى جلالة الملك اهتماما خاصا للتنمية الزراعية واستثمار موارد السعودية لانتاج السلع الاستراتيجية , خاصة بعد ان اثبتت الدراسات وجود موارد مائية جوفية بالامكان الاستفادة منها في زراعة مساحات واسعة لانتاج القمح والحبوب والاعلاف وتنمية الثروة الحيوانية , وبعد اجتماعات مكثفة وتعيين وزير زراعة فني (معالي الدكتور عبد الرحمن آل الشيخ) , تم وضع خطط للتنمية الزراعية تقوم على تأهيل الكوادر الفنية ومنح حوافز كبيرة ومؤثرة للمستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار الزراعي , شملت قروض ميسرة لانشاء المزارع ودعم كبير جدا في تكاليف التجهيزات والآلات الزراعية , اضافة الى اعطاء اسعار تفضيلية لقيم السلع الزراعية المنتجة .

وقد ساهمت هذه الخطط في تحقيق الامن الغذائي من القمح , وفائض للتصدير الى خمسين دولة , اضافة الى انشاء اكبر مزارع للابقار ضمت الواحدة 25 الف بقرة وتحقيق الاكتفاء وفائض للتصدير من منتجات الالبان واللحوم , لازال قائما حتى الآن

وقد كانت النقطة المميزة صدور الارادة الملكية باعطاء حوافز للمستثمرين في القطاع الزراعي , ادت الى تامين الاكتفاء الذاتي من القمح وفائض للتصدير .

ونتيجة لتأثر الموارد المائية تم تعديل الخطط للتركيز على الثروة الحيوانية ومنتجاتها لتأمين الاحتياجات المحلية وتحقيق فائضا كبيرا للتصدير الى الاسواق الخارجية .

2- قرار السيد الرئيس حافظ الاسد رحمه الله بتحقيق الامن الغذائي من السلع الاستراتيجية :

كانت سورية تستورد حوالي مليون ونصف طن من القمح حتى عام 1986 , بالرغم من توفر الموارد الارضية والموارد البشرية , ونتيجة لدراسات طلبها السيد الرئيس , ولقاءات عقدها مع خبراء وطنيين قرر وجوب وضع خطط للتنمية الزراعية تضمن استثمار الموارد المتاحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من سلع زراعية عديدة في مقدمتها القمح والبقول والخضار والفواكه والدواجن ومنتجات حيوانية عديدة خلال اربع سنوات , و ترأس اجتماعا للحكومة ابلغ فيه الوزراء بوجود ان تعمل جميع الوزارات على وضع خطط تنمية الريف وتنفيذ خطط التنمية الزراعية .

وقد تم فعلا زيادة الانتاج المحلي من السلع المستهدفة بنسب كبيرة سنة بعد اخرى , حتى عام 1990 حيث تحقق الاكتفاء الذاتي من القمح ومجموعة من الحبوب والبقول والالبان والمنتجات الحيوانية والغراس والخضار والفواكه , واستمرت الزيادة سنة بعد اخرى حتى بلغت الصادرات من القمح 2.5 مليون طن .



و نتيجة لازمة الناتجة عن الهجمات المسلحة الارهابية التي مرة على سورية خلال العقد الثاني من هذا القرن ادى الى تراجع في مستوى تحقيق الامن الغذائي من السلع الاستراتيجية , نتيجة لتعطيل الاستثمار وتدمير الموارد مما تسبب في تقلص الانتاج واستيراد حوالي ثلاث ارباع الاحتياجات من القمح والشعير نتيجة لتأثر الزراعات المطرية بظروف الجفاف , واستمر الفائض في الزراعات المروية وخاصة في الفواكه والخضار الذي يتم تصديرها الى بقية الدول العربية المحتاجة لها.

ب - مبادرات القادة منذ اوائل القرن الحالي :

شهد القرن الحالي مبادرات مفيدة من اجل تطوير القطاع الزراعي وتحسين البيئة بعد ان اظهر تغير المناخ , نتائج سيئة على قطاع الزراعة و انتاج الغذاء اضافة الى تأثر الحياة وزيادة الاعاصير والفيضانات في مناطق لم تعرفها من قبل , لذلك اهتم القادة باطلاق مبادرات لتحسين البيئة وزيادة الانتاج الغذائي في المنطقة العربية . نذكر منها :

1- مبادرة السودان لتحقيق الامن الغذائي العربي :

يعتبر السودان سلة الغذاء العربي لما يحتويه من موارد ارضية كبيرة جدا جاهزة للاستثمار وموارد مائية سطحية وجوفية غير مستثمرة , اضافة الى تنوع المناخ الذي يجعله قادرا على تنويع الانتاج .

وقد وضع السودان مبادرة تقوم على منح المستثمرين من افراد وحكومات الاراضي اللازمة لاستثمارها , بشروط ميسرة وبموجب عقود تتضمن المزايا الممنوحة للمستثمر وفق قانون الاستثمار .

وبالرغم من الدعاية الكبيرة التي رافقت المبادرة والاهمية القصوى التي يحتلها استثمار موارد السودان لمصلحته ومصلحة الامن الغذائي العربي , ومصلحة المستثمرين الذين يعتقدون ان مناخ الاستثمار في السودان غير مناسب , ومن الضروري تطويره بما يضمن استقرار الحكم وتنفيذ قرارات السلطات العليا من قبل حكام الولايات والسلطات المحلية .



وقد جددت الحكومة الحالية عرض المبادرة والاستعداد لدراسة طلبات المستثمرين , وتوفير الضمانات اللازمة لتأمين ظروف الاستثمار الامثل للمشروعات الزراعية .

2-مبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسي لتنمية الزراعة المصرية وتشجيع الاستثمار:

تميزت فترة رئاسة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي , باهتمام خاص من سيادته باجراء تقييم شامل للقطاعات الانتاجية والخدمية وتحديد معوقات تطوير ادائها ووضع البرامج والحلول لها.

وقد اعطى الرئيس عبد الفتاح السيسي اهتماما خاصة لتنمية القطاع الزراعي وتطوير التنمية الريفية وتحسين مستوى حياة سكان الريف وتطوير معارفهم الفنية ليواكبوا مرحلة تطوير وتحديث مستلزمات الانتاج والطاقات المتجددة .

ونظرا مصر العربية حققت تطورا كبيرا في انتاجية المحاصيل الزراعي قاربت مستويات الدول المتقدمة , فان جهود الحكومة تركزت على التوسع الافقي في المساحات القابلة للزراعة لذلك وجه سيادة الرئيس في المبادرة الاولى باعتماد استصلاح مليون فدان . كما وجه سيادته بدراسة مواقع اخرى حتى وصلت المساحات التي تقرر استصلاحها الى مليون هكتار (4.2 مليون فدان) وقد اتخذت الاجراءات اللازمة للانجاز وفق برنامج دقيق ومتابعة جادة .

3-مبادرة الامير محمد بن سلمان ولي عهد السعودية:

أعطى سمو الامير محمد بن سلمان ولي عهد المملكة العربية السعودية , جل اهتمامه الى تحديث المملكة وفق برنامج علمي مدروس لتصبح دولة عصرية بكل معاني هذه الكلمة , واتخذ اجراءات هامة لتطوير القطاعات الاقتصادية كافة , كما اعطى سموه اهتماما خاصا لموضوع التغير المناخي باتجاه الجفاف في المملكة ومنطقة الشرق الاوسط , لذلك طرح سموه مبادرتين هما :



1- مبادرة السعودية الخضراء :

وهي تقوم على غرس عشر مليارات شجرة في مواقع مختارة من السعودية , تؤدي مهمتين بأن واحد ما امكن , وهي تحسين المناخ من جهة وزيادة الانتاج الزراعي من جهة اخرى , وتتم حلها الدراسات الاقتصادية والفنية لوضع خطط التنفيذ.

2- مبادرة الشرق اوسط الاخضر:

وهي تقوم على مساعدة المملكة دول المنطقة على غرس 40 مليار شجرة في مواقع مختارة , لتساهم في تحسين المناخ من جهة ومساعدة دول المنطقة على زيادة دخل سكان الريف وتطوير انتاجهم الزراعي من جهة أخرى

ولا بد من الاشارة بالتقدير الى استراتيجيات التنمية الزراعية والخطط والبرامج التي اعتمدها دول عديدة مثل المغرب والجزائر والعراق وسورية وغيرها والتي سوف تخدم هدف تحقيق الامن الغذائي العربي.

ثانياً: واقع الأمن الغذائي العربي

تشير الدراسات المقارنة , التي تحلل الإحصاءات الزراعية المجموعة من الدول العربية , إلى أن معظم هذه الإحصاءات تحتاج الى مزيد من الدقة لأسباب عديدة أهمها:

1. إن البيانات والمعلومات الإحصائية المستعملة في تحديد مستوى الاكفاء الذاتي من السلع الغذائية تعتمد على الجداول الإحصائية التي تطلب المنظمة العربية للتنمية الزراعية , أو غيرها من المنظمات , من الدول العربية تعبئتها وغالبا تتولى وزارة الزراعة توفير البيانات المطلوبة , وتؤكد الوقائع بان معظمها ليست عالية الدقة , وتحتاج إلى تدقيق ومقارنات متعددة ومعامل تصحيح للوصول الى بيانات موثوقة , بالرغم من الجهود التي تبذلها المنظمة لتدقيق البيانات
2. إن الكوادر العاملة في مجال الإحصاء وجمع البيانات , ليست كلها , عالية المهارة في جمع وتدقيق وتحليل البيانات , وبالتالي فإن النتائج المستندة اليها , تعتبر غير دقيقة , لكنها افضل المتاح , مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض الدول العربية تعطي بيانات ونتائج عالية الدقة.
3. إن جمع البيانات يعتمد على عناصر فنية موجودة في الريف تتولى أخذ العينات والاتصال بالفلاحين وأخذ المعلومات الإضافية منهم , وقد يكون الفلاح صاحب مصلحة في تخفيض كمية الإنتاج , أو عدد الحيوانات أو زيادتها , لمنافع له من ذلك مثل الحصول على علف مدعوم



4. إن البيانات الإحصائية تتضمن دولا تعاني من الأزمات والحروب الأهلية ، ومع ذلك نجد أن المقدرة موجودة في الجداول الإحصائية ، وتؤخذ بعين الاعتبار عند حساب مستويات الاكتفاء الذاتي ، وهو اجراء افضل من اهمال البيانات .
5. إن مقارنة مستوى الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية بين سنة وأخرى بالاعتماد على قيم السلع ، أمر يفتقر إلى الدقة ، ، ونظراً لأن أسعار السلع الغذائية عرضة للزيادة والنقصان بين موسم وآخر ، أو بين سنة وأخرى ، فإن زيادة قيمة العجز الغذائي في سنة لا تعني نقص في كمية السلع الغذائية المنتجة في الدولة أو في الوطن العربي ، وانخفاض قيمة الفجوة الغذائية في سنة ما لا يعني زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه السلع ، والأدق هو حساب الفجوة الغذائية على أساس كميات السلع الغذائية المستوردة ومقارنتها بين سنة وأخرى، لتحديد التقدم أو التراجع الحاصل في مستوى الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية.
- لكل ما سبق ، نقدر جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تحسين مستوى جمع وتحليل البيانات الخاصة بانتاج واستهلاك السلع الغذائية باتباع الطرق الإحصائية الحديثة لتقديرات الإنتاج واللجوء إلى مقارنة الكميات المنتجة والمستوردة (المتاحة للاستهلاك) للوصول إلى نسبة عربياً للاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية .
6. عند عرض التقدم الحاصل في الإنتاج والانتاجية لاي سلعة زراعية (القمح ، البقول مثلاً) ، لم تحدد الكميات المنتجة وفقاً لنظام الإنتاج المروي أو المطري ، وذلك لتكون المقارنة صحيحة والتعرف على مواطن الضعف لمعالجتها ، وكذلك على الدول التي حققت زيادة فعلية في الانتاجية في كل نظام ، للاستفادة من نقاط القوة ، ومعالجة نقاط الضعف.
- واننا نشق بان المنظمة تطور ادائها في كل ادار لتقرير الامن الغذائي تصدره سنوياً.

2-1 الموارد المتاحة ومدى كفايتها لتحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي:

يتشكل الوطن العربي من 22 دولة متجاورة تغطي المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي ، حيث المملكة المغربية والجمهورية الموريتانية ، إلى الخليج العربي ، حيث دولة الكويت والعراق والدول المطلة على الخليج العربي. كما أنه يمتد من جبال طوروس شمالاً إلى جنوب السودان جنوباً ، ويسكن هذه المنطقة 423 مليون نسمة وفق إحصاءات 2021 الواردة في الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، كما تشير الإحصاءات إلى أن 173.4 مليون نسمة سكان ريفيون ، أي (40%) من إجمالي السكان ، وهي متفاوتة من دولة إلى أخرى ، ويقدر معدل النمو السنوي للسكان 2,3% كمعدل للفترة 2001 – 2018 ، وهي معدل مرتفع (إذا قيس بالمعدل العالمي وهو 1.1 %) ، الأمر الذي يشكل ضغطاً على الموارد الطبيعية المتاحة و المستثمرة بأساليب تقليدية ، ويقلل نصيب الفرد باستمرار من هذه الموارد ، إذا لم يتم تنميتها بنسبة تساوي أو تزيد. عن معدل النمو السكاني

وتعتبر المياه العامل المحدد للتنمية الزراعية في الدول العربية ، حيث يعتبر الإقليم العربي أكثر مناطق العالم جفافاً ، ويبلغ إجمالي الموارد المائية العربية / 260 / مليار م³ ، (معظمها مياه دولية تتغول دول



المنبع على الحقوق العربية فيها)، وهي موزعة بشكل غير متساوي على المنطقة العربية ، وتشير البيانات المتاحة أن 80 % من إجمالي الموارد المائية موجود في خمس دول عربية، هي مصر ، السودان ، (النيل) سورية والعراق (الفرات ، ودجلة) والمغرب.

وتتفاقم ندرة المياه في الوطن العربي بمرور الزمن ، نتيجة للزيادة السكانية السريعة ، وزيادة الطلب على المياه من كافة القطاعات المستهلكة ، إضافة الى التغير المناخي باتجاه الجفاف الذي ادى الى انخفاض تصرف الانهار الدولية والانهار والينابيع الداخلية ويتضح ذلك إذا عرفنا إن مساحة الوطن العربي تشكل 10,8 % من مساحة اليابسة على الكرة الأرضية ، ويتلقى حوالي 2,1 % من إجمالي أمطار اليابسة، إلا أنه يحتوي على 0,7 % فقط من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم ، ، يضاف إلى ذلك أن جزءاً كبيراً من الموارد المائية المتاحة يذهب هدرًا ، إما بسبب الفقد أو بسبب تدهور خواصها البيولوجية (نوعية المياه) ، ويستهلك القطاع الزراعي حوالي 90 % من إجمالي الموارد المائية العربية ويوزع الباقي على الأغراض الصناعية و البشرية.

تأتي الكميات الأساسية للمياه في الوطن العربي من ثلاثة مصادر تقليدية هي الأمطار ، والمياه السطحية (الأنهار والينابيع) ، والمياه الجوفية.

وتشكل الموارد المائية التقليدية 95,4 % (247,6 مليار م³) ، والموارد غير التقليدية 4,6 %

(12,4 مليار م³) من إجمالي الموارد المائية ، وهي تتكون من مصدرين غير تقليديين ، هي مياه التحلية ، والمياه المعاد استخدامها ، وتشكل المياه المحلاة 0,9 % ، (وهي موجودة في السعودية ودول الخليج بشكل اساسي) ، والموارد المعادة الاستخدام 3,7 % من إجمالي الموارد المائية ، وهي موجودة في مصر بشكل أساسي بالنسبة لمياه الصرف الزراعي ، وفي معظم الدول العربية بالنسبة لمياه الصرف الصحي المعالجة.

وتشكل الموارد السطحية 81.3 % من إجمالي الموارد المائية (209,2 مليار م³) ، أما المياه الجوفية فتشكل 14,1 % ، وتستعمل الدول العربية الجزء الأكبر من مواردها المائية للري في الزراعة 90 % (في المتوسط) ، وبكفاءة متدنية ، نظراً لاعتماد القسم الأكبر من الزراعة العربية على وسائل وطرق الري التقليدية ، مما يؤدي الى ارتفاع نسبة الهدر في مياه الري ، ويتوقع زيادة الطلب على المياه بحوالي 60 % حتى عام 2050 ، بسبب النمو السكاني والتغير المناخي وارتفاع درجات الحرارة ، كما يتوقع انخفاض كمية المياه المتجددة بحوالي 10 % لذات الأسباب.

تشكل الموارد الأرضية الزراعية في الدول العربية نسبة 5,3 % من إجمالي مساحة الوطن العربي ، وتقدر المساحة المروية منها ب 14,24 مليون هكتار حوالي 25 % من المساحة المزروعة ، والمساحة المطرية بحوالي 40.08 مليون هكتار مستغلة ، تمثل 75 % من إجمالي المساحة المزروعة



وهي مساحات يستثمر القسم الأكبر منها بشكل تقليدي ، وتتركز المساحات المروية بشكل أساسي في وادي النيل (مصر ، السودان)، وفي وادي دجلة والفرات (سورية ، العراق) والمغرب ، حيث تبلغ المساحات المروية في هذه الدول الخمس حوالي 80% من إجمالي المساحة المروية في الوطن العربي

وتتباين نسبة الزراعة المروية بين الدول العربية ، من دول تعتمد كلياً على الري للأراضي المزروعة فيها ، مثل دول مجلس التعاون الخليجي ، إلى دول أخرى تتراوح نسبة الزراعة المروية فيها بين 94,1% وبين 10% ، إلى دول مثل ليبيا ، السودان ، و موريتانيا ، تنخفض نسبة المساحات المروية فيها عن 10% .

تقدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن المساحة المحصولية في الوطن العربي تبلغ 51,2 مليون هكتار، تشغل المحاصيل الغذائية منها 94,4% من إجمالي المساحة المزروعة ، بينما تزرع النسبة المتبقية بمحاصيل الأعلاف الخضراء والألياف.

وتشكل المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب نحو 60% من إجمالي المساحات المزروعة ، وتشكل المساحة المخصصة للذور الزيتية نحو 17% ، والمساحة المخصصة للفاكهة نحو 8% والمحاصيل السكرية والتمور نسبة 1% .

ويختلف انتاج المحاصيل الغذائية من سنة إلى أخرى ، ومن محصول إلى آخر، بحسب عوامل متعددة منها المناخ وكميات الأمطار الهاطلة ، بالنسبة للمحاصيل المطرية بالدرجة الأولى ، كما يختلف من مزارع لآخر تبعاً لأساليب الزراعة ، ومستلزمات الإنتاج الحديثة المستعملة في الزراعة ، وبالتالي فإن نسبة الاكتفاء الذاتي من كل محصول تختلف من سنة إلى أخرى ، كما تتأثر هذه النسبة بعوامل متعددة أهمها الأسعار المعروضة لكل سلعة ، وزيادة الطلب عليها ، وكذلك المزايا النسبية التي تتمتع بها هذه السلعة . ولذلك فإننا نجد أن نسبة الاكتفاء الذاتي من كل سلعة تختلف ، ففي عام 2020 نجد أن كل من سلع الفاكهة والخضر حققت نسبة اكتفاء ذاتي تصل إلى 98% ، أما البقول فإن إنتاجها حقق حوالي 55% من إجمالي حاجة الاستهلاك ، وتصل نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب إلى 39% ، والزيوت والشحوم النباتية 41,28% ، ويأتي السكر في آخر السلع الغذائية بنسبة الاكتفاء الذاتي 30%

وتشغل محاصيل الحبوب (القمح الشعير والأرز والذرة الشامية والذرة الرفيعة) حوالي 60% من إجمالي المساحة المزروعة (30,6 مليون هكتار .

وتعتبر إنتاجية الحبوب في الوطن العربي متدنية ، حيث بلغت 1,7 طن للهكتار عام ، وهي تقل بكثير عن المتوسط العالمي المقدر بـ 3.8 طن / هكتار ، ويعود ذلك إلى أن معظم المساحة المزروعة مطرية و إنتاجيتها منخفضة ، وتتأثر بكميات الامطار الهاطلة ، إضافة إلى الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة ، و وسائل ومستلزمات الإنتاج التقليدية.



وتتفاوت إنتاجية الحبوب بشكل كبير بين الدول العربية ، حيث تأتي مصر في المقدمة من حيث الإنتاجية (7792) كج/هكتار لاعتمادها على الري وإدخال الأساليب الحديثة في الزراعة ، اما الزراعة المطرية في السودان فهي تحتل الأولى من حيث المساحة ، لكنها تعتبر الأخيرة من حيث الإنتاجية بالنسبة للحبوب المطرية (. 256) كج/هكتار

يعتبر القمح السلعة الرئيسية بين الحبوب من حيث المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب في الوطن العربي ، حيث شكلت مساحته 33 % من إجمالي المساحة ، ومثل انتاجه 45,7% من إجمالي الإنتاج العربي من الحبوب عام 2016 ، وهو يعتبر سلعة العجز الغذائي الرئيسية ، والتي يجب اعطاها اهتماما خاصا من أجل تحسين نسبة الاكتفاء الذاتي منه.

تحتل المغرب المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة بالقمح ، يليها الجزائر ثم العراق ومصر وسوريا وتونس ، وتساهم هذه الدول بنحو 95 % من إنتاج الوطن العربي من القمح ، وتأتي مصر في المرتبة الأولى من حيث الانتاجية (6716) كج/هكتار و كمية الإنتاج (9,788) مليون هكتار، نتيجة لكون الزراعة مروية ، يليها المغرب الذي ينتج (8,064) مليون طن .

أما في مجال المنتجات الحيوانية فإن الوطن العربي يملك ثروة حيوانية ضخمة ، من حيث العدد ، لكنها ضعيفة الإنتاجية ، يعيش القسم الأكبر منها على الرعي ، ويقدر عدد ، الأبقار والجاموس والأغنام والماعز والإبل ، بنحو 350 مليون رأس عام 2020 ، ويقدر عدد الأبقار بـ 55,30 مليون رأس ، والجاموس بـ 4 مليون رأس ، والأغنام بـ 186,11 مليون رأس ، والماعز بـ 93,87 مليون رأس ، والإبل 16,59 مليون رأس.

ويبلغ انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء نحو 8,52 مليون طن عام ، ويمثل الإنتاج العربي حوالي 4,3 % من الإنتاج العالمي الذي بلغ 197,7 مليون طن.

ويستورد الوطن العربي ما قيمته 7,67 مليار دولار من اللحوم ، ويصدر ما قيمته 0,51 مليار دولار ، وتعتبر نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم 73,19 % ، ويقدر نصيب الفرد العربي 29,3 كغ / سنوياً ، بينما يساوي نصيب الفرد على مستوى العالم يساوي 42,8 كغ / سنة.

ومن الجدير بالذكر أن معظم صادرات اللحوم المبينة في الأرقام الإحصائية ليست من منتجات الوطن العربي ، إنما القسم الأكبر منها يعود إلى إعادة التصدير ، بما فيها تصنيع اللحوم المستوردة ، وتعتبر الإمارات الأولى في إعادة التصدير ، حيث ساهمت بـ 41 % من صادرات الدول العربية من اللحوم الحمراء ، تليها السعودية حيث ساهمت بـ 32,7 % ، ثم السودان الذي ينتج حوالي 24% من الإنتاج العربي.



وبالنسبة للحوم الدواجن فقد بلغ الإنتاج العربي نحو 1,76 مليون طن ، وتنتج مصر حوالي 28.5% من الإنتاج العربي ، تليها المغرب بنحو 14% ، وتتركز تجارة لحوم الدواجن في دول الخليج حيث تستورد حوالي 80% من إجمالي كمية واردات الوطن العربي من اللحوم البيضاء

وتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم البيضاء حوالي 79,28% ومتوسط نصيب الفرد العربي 16,3 كغ / سنة .

أما بالنسبة لمجموعة الألبان ومنتجاتها ، فإن هذه الصناعة شهدت تطوراً جيداً ، حيث زاد إنتاجها الى 28,03 مليون طن عام 2020 ، وبما يمثل 3,4% من الإنتاج العالمي ، وعلى المستوى العربي يأتي السودان في المرتبة الأولى حيث ينتج 22,7% من الإنتاج العربي ، تليه مصر بنسبة إنتاج (20,4%) و الجزائر (14,9%) ، والمغرب (9%) ثم سورية بنسبة 8,8% ،

وتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من الألبان ومنتجاتها 92,21% عام 2020 مرتفعة من 70,41% عام 2015 ، أما متوسط نصيب الفرد العربي فقد بلغ 9,6 كيلو جرام / سنة

وتعتبر الأسماك السلعة الغذائية الوحيدة التي يحقق فيها الوطن العربي الاكتفاء الذاتي ، وفائض للتصدير ، حيث بلغ الإنتاج المحلي 5,02 مليون طن ، وكمية الصادرات 1,48 مليون طن عام ، أما كمية الواردات فهي 0,30 مليون طن ، وتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك عام 2021 حوالي 108.38% ومتوسط نصيب الفرد السنوي 11,8 كيلو جرام يقابله عالمياً 20,5 كيلو جرام وتطور إنتاج البيض في الوطن العربي بشكل جيد حيث بلغ 1,8 مليون طن عام 2016 ، وتنتج الجزائر منها 18,6% ، ومصر 16,8% ، والمغرب 16% ، والسعودية 13,1% ، وقدرت صادرات الوطن العربي من البيض بـ 102 ألف طن ، بلغت قيمتها 136 مليون دولار وقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من البيض 79,93% عام 2021 ، منخفضاً من 89.835% عام 2020 .

إننا نعتقد أن الظروف متاحة بقليل من التشجيع وضمان الاستثمارات إحداث تطور كبير في إنتاج الأسماك والدواجن والبيض ، ونسبياً للحوم الحمراء والألبان ، نظراً لتوفر مستلزمات التطوير لهذه السلع ، واقبال المستثمرين على الدخول في هذا المجال بدون مخاطر استثمارية أو صعوبات تسويقية ، إضافة الى انها سريعة العائد ولا تتطلب استثمارات كبيرة نسبياً.



ثالثاً : التحديات التي تواجه تحقيق الامن الغذائي العربي

يواجه تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية مجموعة من التحديات التي يتوجب التأمل معها بعلمية وعلى المستوى العربي , باعتبار القسم الاكبر منها تحديات شاملة للوطن العربي بأكمله واهم هنونية التي تعيق حركه التحديات :

التحديات البيئية :

أوضحت جميع الدراسات ونتائج قياسات مراكز البحوث العربية والدولية , أن التغير المناخي يشكل اكبر التحديات المستقبلية التي تواجه الدول العربية بشكل خاص , ودول العالم بشكل عام, ولا تقتصر آثاره على مجال واحد من مجالات الحياة , انما تمتد هذه الآثار لتشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية , , سواء ما يتعلق منها باستدامة توفر المياه , عصب الحياة , او ما يتعلق منها بانتاج الغذاء اللازم لمحاربة الجوع , او بإتاحة البيئة النظيفة للمجتمع .

وتعتبر المنطقة العربية الأكثر تأثراً بالتغير المناخي باعتبارها واقعة في المنطقة الهامشية التي انخفض فيها نصيب الفرد السنوي من المياه الى اقل من نصف المعدل العالمي , والمتوقع استمرار الانخفاض في المستقبل الى اقل من ربع المعدل العالمي (250م / 3 فرد / عام) حتى عام 2050 , اذا استمر انحسار الغطاء النباتي و الانبعاثات الى الغلاف الجوي عند المستوى الحالي .

وقد تنبه العالم الى اهمية مواجهة تحدي التغير المناخي وآثاره السلبية على مختلف مجالات الحياة في وقت مبكر , حيث قررت الأمم المتحدة عقد اكبر واضخم مؤتمر دولي يعتبر اول جهد

حقيقي متعدد الابعاد الايجابية لمواجهة التغير المناخي , هو قمة المناخ (وسمي قمة الارض) التي عقدت في ريو دي جانيرو (البرازيل) الشهر السادس من عام 1992 , شاركت فيها 172 دولة بوفود عالية المستوى منها 108 دول حضر رؤساؤها , منهم قادة الدول الصناعية المتقدمة , والتي اعتبرت مسؤولة عن انبعاث غازات الدفيئة المتسببة بارتفاع حرارة الارض(ظهرت البيوت البلاستيكية) . واعتبر هذا المؤتمر الاول والاكبر على مستوى الامم المتحدة من حيث الحجم ومجال الاهتمام , ومن حيث المشاكل المعقدة المطلوب تحقيق اتفاق حولها , وقرارات توافقية يتبنى الجميع تنفيذها بدقة للوصول الى النتائج المستهدفة , ثم تبعه عدد من المؤتمرات الهادفة الى محاولة تنفيذ قراراته وتحميل الدول الصناعية مسؤولية الاضرار البيئية التي لحقت بالدول النامية .



وبالنسبة للدول العربية فان متابعة الاستفادة من الالتزامات السابق اقرارها في اتفاقية المبادئ الأساسية , لا يمكن تحقيقه بشكل فردي ودون تعاون منسق تقوده جامعة الدول العربية , لوقف التدهور وللتكيف مع ظروف الجفاف , خاصة في ظل تسارع التغيرات المناخية الجارية باتجاه الجفاف منذ نصف قرن , لاسيما ومنطقتنا العربية تعتمد على الزراعة المطرية في 85-90% من مساحة الاراضي الزراعية المستثمرة , ومواردها المائية في تناقص بسبب الجفاف من جهة ,

وتغول دول منبع الانهار الدولية على الحقوق العربية فيها, ولا يمكن الاعتماد على جهود كل دولة على حدة لمكافحة التصحر , ونتائج التغيرات السلبية في المناخ وآثارها المدمرة على موارد الطبيعة من ارض ومياه , انما يتطلب ذلك عملا عربيا يشمل جميع الدول العربية يراعي معالي الامين العام لجامعة الدول العربية وتشارك فيه المنظمات العربية ذات العلاقة , ويضم جميع الدول العربية بغض النظر عن خلافات هامشية بين المسؤولين تعكر صفو العلاقات الاخوية بينها لمرحلة , نأمل سرعة انهاءها بحكمة القادة العرب.

وقد حظي مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتغير المناخي COP27 استضافته جمهورية مصر العربية وانهقد في شرم الشيخ من 6-18 نوفمبر 2022 برئاسة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي , حظي باهتمام كبير وحضور لافت من قادة العالم , نتيجة لمكان انعقاده من جهة , ولانعقاده بعد سلسلة من الاحداث المناخية القاسية وازمة الطاقة, وعدم اتخاذ الاجراءات المطلوبة للتصدي للانبعاثات الكربونية وحماية مستقبل الارض, وعدم الوفاء بتعهدات الدول لخفض انبعاثات الكربون.

وقد أكد ذلك الامين العام للامم المتحدة الذي طالب الدول بوضع حلول مناخية تتناسب مع حجم المشكلة لتأكيد ان قادة العالم على قدر المسؤولية . كما اكد فخامة الرئيس المصري , رئيس المؤتمر, ان المؤتمر يجب ان يشهد الانتقال من المفاوضات والتخطيط الى تنفيذ كل الوعود والتعهدات التي تم تقديمها واتخاذ اجراءات شاملة وواسعة النطاق لتحقيق الاهداف .

وقد كان لمعالي الاستاذ أحمد ابو الغيط الامين العام لجامعة الدول العربية دورا فاعلا في جمع جهود الوفود والمنظمات العربية وتوظيفها في دعم المؤتمر لقرارات تصب في مصلحة الدول العربية والافريقية , وخاصة وجوب تحمل الدول الصناعية عبئ مساعدة الدول النامية لتخفيف الاضرار الناتجة عن التغير المناخي وخاصة تأثيره على انتاج الغذاء والتنوع الحيوي , كما ساهمت جهود معاليه في اتخاذ قرار انشاء صندوق لتعويض الخسائر والاضرار التي تتكبدها الدول النامية جراء التغير المناخي واعتبر هذا القرار هو الالم بالمرغم من عدم تحديد تمويله.



وقد أظهرت البرامج العلمية الاربعة لتبادل وتكامل الخبرات الزراعية العربية , التي نفذها اتحاد المهندسين الزراعيين العرب العام الماضي , والذي تضمن كل منها محاضرة وندوة علمية اسبوعية بمجموع 30 محاضرة وندوة علمية, خصص منها خمس محاضرات , وخمس ندوات تبعت كل منها , لقضايا التغيرات المناخية واثرها على التنمية والزراعة و انتاج الغذاء , اضافة الى مناقشة السياسات والاجراءات اللازمة على المستوى العربي للتكيف مع ظروف الجفاف والمحافظة على الموارد الطبيعية الزراعية .

أظهرت هذه البرامج ان خبرات عظيمة موجودة على مستوى الوطن العربي , وان المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ينفذ بحوث قيمة ودراسات مفصلة بالتعاون مع منظمات دولية عن قضايا التغير المناخي , ويملك بنك معلومات يحتوي على بيانات موثوقة ومعتمدة من منظمات دولية , عن التغيرات المناخية التي تمت خلال النصف قرن السابق .

كما بينت هذه البرامج العلمية ان المنظمة العربية للتنمية الزراعية تتابع دراسات بالتعاون مع مؤسسات دولية لتنفيذ اتفاقية دولية في مجال مكافحة التصحر وقدمت استراتيجيات مهمة لتنمية الموارد الرعوية وتهتم بدراسات تحديث السياسات الزراعية في بعض الدول العربية , كما ان عدة منظمات عربية مثل الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي , واتحاد المهندسين الزراعيين العرب ومنظمات عربية تملك خبرات في هذا المجال , وتمنينا ان يكون للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم دور اساسي في هذا المجال الذي يدخل ضمن مهامها العلمية باعتباره تحدي العصر الذي يهدد برامج التنمية في الوطن العربي.

كما تضمنت البرامج العلمية للاتحاد محاضرة للخبير الدولي محمد حسان قطنا الذي يشغل حالياً منصب وزير الزراعة والاصلاح الزراعي في سورية , عن السياسات والاجراءات الواجب اتخاذها للتكيف مع ظروف الجفاف والمحافظة على الموارد الطبيعية , ولتخفيف الآثار السلبية على الزراعة والبيئة و انتاج الغذاء .

ونظراً للاهتمام العالمي بقضية التغير المناخي لآثارها السلبية على مجمل حياة ومتطلبات معيشة البشر فإن مؤتمر القمة العربي , المنعقد في الجزائر بداية نوفمبر 2022 , قد ابدى اهتماماً خاصاً بقضايا التغير المناخي وآثاره السلبية على الزراعة و انتاج الغذاء , وذلك عند مناقشة و اقرار الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية , التي قدمتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي اكدت ان التغير المناخي يعتبر التحدي الاخطر على المنطقة العربية وسوف يؤدي الى حدوث مجاعات لتسببه بنقص



الانتاج يقدر 30% مما هو عليه الآن في حال زادت درجة الحرارة 3-4 درجات , كما انه سيتسبب في التأثير على التنوع الحيوي وفقدان العديد من الانواع النباتية والحيوانية .

ومن الأهمية تقدير الاهتمام الكبير الذي ابداه القادة العرب , لدعم المشروعات الهادفة الى تحسين البيئة في المنطقة العربية والتوسع فيها , في مقدمتها مبادرة سيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي بمشروع استصلاح مليون هكتار ومشروعات مصر العربية الهادفة الى تحسين البيئة وزيادة الرقعة الخضراء وكذلك مبادرة سمو الامير محمد بن سلمان ولي عهد السعودية- رئيس مجلس الوزراء , لمبادرة مشروع السعودية الخضراء , الهادف الى تشجير عشرة مليارات شجرة , واعادة الغطاء النباتي الى المناطق المتصحرة , ومشروع الشرق اوسط الاخضر الهادف الى مساعدة دول المنطقة على تشجير 40 مليار شجرة من اجل تحسين البيئة وضمان استمرار تنمية الموارد , كما نقدر عالياً جهود الدول الاخرى في المشرق والمغرب العربي ومشروعاتها لوقف تدهور البيئة .

لكل ما سبق فان اتحاد المهندسين الزراعيين العرب يقترح ان يتولى معالي الاستاذ : أحمد ابو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية رعاية نشاط هام تشترك فيه الدول والمنظمات العربية يؤدي الى اعداد وتنفيذ :

إعداد استراتيجية عربية

للتكيف مع التغيرات المناخية , ومواجهة الجفاف
وأثاره السلبية على الزراعة و انتاج الغذاء في المنطقة

وسوف تكون توجيهات معالي الامين العام للجامعة العربية , في اسلوب اعداد الاستراتيجية ومراحل ومستويات مناقشتها , في لجنة التنسيق العليا لمنظمات العمل العربي المشترك , ويؤدي الى اعداد و اقرار استراتيجية عربية للتكيف مع التغيرات المناخية , ومواجهة الجفاف وأثاره السلبية على جميع مناحي الحياة في المنطقة , وخاصة الزراعة و انتاج الغذاء, ونقترح على لجنتم الخطوات التالية:

1- تشكيل لجنة خبراء برئاسة من يراه معاليه من الامناء المساعدين , يتمثل فيها المنظمات والاتحادات العربية والاقليمية ذات الاختصاص لوضع مشروع استراتيجية عربية للتكيف مع التغيرات المناخية ومواجهة الجفاف , متضمنة السياسات الواجب اتباعها , والبرامج والمشروعات اللازم تنفيذها على المستوى العربي والوطني , ودور كل من المؤسسات ذات العلاقة في التنفيذ .

2- دعوة اصحاب المعالي وزراء الزراعة , ووزراء الري والمياه , ووزراء البيئة العرب الى اجتماع في القاهرة بمقر جامعة الدول العربية , (بعد توزيع مشروع الاستراتيجية عليهم)



- لمناقشة مشروع الاستراتيجية وقرارها بشكلها النهائي , بحضور المدراء العاميين لمؤسسات التمويل الانمائي العربية والدولية , والمدراء العاميين للمنظمات والاتحادات العربية والإقليمية.
- 3- يرفع مشروع الاستراتيجية الى القمة العربية القادمة لاعتمادها , لكي تصبح ملزمة لجميع الدول العربية والمنظمات والمؤسسات العربية والاقليمية ذات العلاقة .
- 4- تشكل لجنة متابعة لتنفيذ الاستراتيجية وتوفير المستلزمات الضرورية لها ووضع حلول لمعيقات التنفيذ , وتقييم الأداء .

2- التحديات التكاملية :

تعاني الزراعة العربية من مجموعة من التحديات الهيكلية التي تؤثر على تطورها بما يكفي للمساهمة الفاعلة في تحقيق الامن الغذائي العربي , واهمها :

1- ضعف مستوى التكامل الاقتصادي العربي :

1. كما اوضحنا سابقاً , يتميز الوطن العربي بظاهرة قد لا تكون موجودة في مناطق اخرى من العالم , وهي تركز الموارد الطبيعية الزراعية في دول لا تملك الموارد المالية اللازمة لاستثمارها , والموارد البشرية , خاصة الفنية , في دول لا تتوفر فيها مصادر تشغيل القوى العاملة المتاحة , والمصادر المالية في الدول النفطية التي تبحث عن مجالات مضمونة العائد لاستثماراتها في القطاعات الاقتصادية , فلا تجدها في دول عربية تعطي قوانينها الاستثمارية الثقة الي يريدها المستثمر , لذلك فان الحل لهذا التحدي يكمن في مزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول العربية .

كما ان ضعف مستوى التعاون والتنسيق الزراعي العربي يعيق التجارة البينية بالسلع الزراعية لان تنميتها يتطلب تعاوناً وتنسيقاً مستمراً بين الدول العربية في انتاج مختلف المحاصيل الزراعية , وعلى اساس الميزة النسبية مستفيدين من اختلاف الأقاليم المناخية , وتكامل الموارد المتاحة .

يقدر الجميع أهمية وضرورة هذه الخطوات التنسيقية والتكاملية , إلا أن ما تحقق يعتبر بسيطاً لما يجب ان يكون لتحقيق المصالح المشتركة .

وفي الوقت الذي نقدر فيه للامانة العامة لجامعة الدول العربية الخطوات التكاملية التي خطتها والاتفاقيات التي اقرتها المجالس المختصة , فاننا نؤكد انها خطوات بطيئة جدا , والاستثناءات الموجودة فيها معيقة , وهي تحتاج الى ارادة سياسية وتوافق من الجميع على خطوات توصلنا الى الطريق الذي سارت فيه اوروبا حتى وصلت الى هذه المرحلة من التكامل والتحرر من جميع القيود التي تعيق حركة الافراد ورأس المال بين الدول العربي .



لكل ماسبق , نجد أن تحقيق زيادة حقيقية في الإنتاج والإنتاجية في الزراعة العربية , يكمن في تحقيق تكامل زراعي واقتصادي حقيقي , يتم فيه استثمار الموارد المالية المتاحة في الدول ذات الموارد الزراعية البسيطة , و استثمارها في الدول ذات الموارد الطبيعية الزراعية الكبيرة , وذلك ليتم توفير مزيد من الإنتاج الغذائي يحقق مستوى متقدم من الاكتفاء الذاتي من الغذاء , خاصة السلع الاستراتيجية الرئيسية التي لم يستطع الوطن العربي توفير حاجات الاستهلاك منها

2- التحديات التقنية :

يحتل القطاع الزراعي في الوطن العربي أهمية خاصة لأكثر من 350 مليون عربي , حيث يحتل المرتبة الأولى في دعم الاقتصاد الوطني لمعظم قاطني هذه الدول , باعتباره يؤمن نسبة عالية من الغذاء اللازم للسكان من جهة , والمواد الأولية اللازمة للصناعات الزراعية والغذائية من جهة أخرى , كما يعتبر المصدر الأساسي للتصدير الى الخارج وتأمين القطع الأجنبي اللازم لتأمين استيراد مستلزمات القطاعات الاقتصادية الأخرى.

إضافة الى انه يشغل نسبة من قوة العمل تتفاوت من دولة الى أخرى , ويمد القطاعات الأخرى بالعمالة الفائضة نتيجة لإحلال الآلة محل العمل اليدوي مع تقدم تحديث وتطوير القطاع الزراعي , الا ان معوقات كثيرة واجهت الدول ذات الموارد الطبيعية الكبيرة حالت دون استثمار امثل لمواردها الزراعية اهمها :

أ- ضعف مستوى التحديث التقني في الزراعة العربية :

ويشمل ذلك ضعف استخدام التقانات الحديثة في الزراعة , وفي مكافحة الآفات , وفي الري الحديث , وتشير الدراسات ان مستوى التحديث التقني وصل درجات متقدمة في الدول ذات الموارد المالية الكبيرة , والتي تفنقر الى الموارد الطبيعية الزراعية الضخمة

ب- استنزاف الموارد الطبيعية الزراعية المتاحة :

ساهم تزايد الفجوة الغذائية في الاستثمار الجائر للموارد الزراعية المتاحة وخاصة الأراضي والمياه مما أدى الى مشاكل بيئية متعددة تجلت في استنزاف الموارد المائية الجوفية او تصحر الأراضي الزراعية , أو ضعف انتاجها .

2. - ضعف بناء القدرات البشرية :

اشارت الدراسات الى أن ضعف بناء القدرات البشرية يؤدي الى ضعف كفاءة عمل اجهزة اجهزة الارشاد والبحوث الزراعية , وأن تأمين الكوادر المؤهلة يساهم في تحسين كفاءتها , كما أكدت على أهمية تأهيل الفلاحين والمزارعين وتطوير معارفهم .



3. - ضعف الاهتمام بالاستثمار في القطاع الزراعي :

تشير البيانات الاحصائية على أن نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات يعتبر منخفضاً بالنسبة لبقية القطاعات الاخرى , مما يضعف تحقيق الاهداف التنموية للدولة , الامر الذي يستلزم من مؤسسات التمويل الانمائي تحديد نسبة لتمويل مشاريع التنمية الزراعية في كل دولة لا تقل عن 50% من اجمالي التمويل المقدم للدولة

4. - ندرة الموارد المائية واعتمادها على الموارد الدولية:

تعتبر المياه العنصر الحاسم لزيادة وتحسين الانتاج والانتاجية واستدامة التنمية , وتعتبر المنطقة العربية منطقة عجز في المياه , اضافة الى أن حوالي 80% من مواردها المائية يأتي من مصادر خارجية , الامر الذي يتطلب ضمان الحقوق العربية , والاستغلال الامثل للموارد المائية. وقد أثبتت الخبرة أن حل الأغلبية العظمى من هذه المعوقات يعتمد على توفر الإرادة السياسية والرغبة بالعمل المشترك , وهي الطريق للمساهمة في تطوير سريع للتنمية الزراعية العربية , واحراز مستويات متقدمة من الاكتفاء الذاتي.

من كل ماسبق نجد ان المشكلة الاساسية التي تعاني منها الزراعة العربية هي تقليدية طرق ووسائل الاستثمار وليس ضعف الموارد , ونتأكد من ذلك من النظر الى تفاوت انتاجية الحبوب وغيرها من السلع الغذائية التي تزرع في الوطن العربي , بين دولة واخرى متماثلة الظروف , والذي يزيد في بعض المحاصيل عن الضعف او ثلاثة امثال , الامر الذي يؤكد ان الحل لتحسين مستوى الاكتفاء الذاتي هو تحديث طرق ووسائل ومستلزمات الانتاج الزراعي كأقصر الطرق للوصول الى زيادة مستوى الاكتفاء الذاتي من الغذاء

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير

الأمين العام

الدكتور يحيى بكور

